

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

ينشرف المدير العام بأن يحيل طيه إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوارد في الملحق) للنظر فيه في اجتماعها الرابع عشر.

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م٢٥١٢٥ق١ واختصاصاتها (انظر تذييل هذا التقرير) هي تقديم المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها إلى المجلس التنفيذي، بشأن المسائل التي تدخل ضمن ولايتها ومنها ما يلي:

- استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية وسياستي تقديم التقارير المالية والمحاسبة؛
- تقديم المشورة بشأن الضوابط الداخلية ونظم إدارة المخاطر المحتملة؛
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، فضلاً عن رصد عملية تنفيذ نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، الذين عينهم المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بموجب المقرر الإجرائي م١٢٦(١): السيدة ماريون كاودن والسيد جون فوكس والسيد غراهام ميلر (الرئيس) والسيدة هيلين بلوا والسيد فيراثي سانتييرابيهوب.

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي الثاني للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة التابعة للمجلس التنفيذي، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في بداية عام ٢٠١١.

اجتماع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١

٤- بعد أن قدمت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقريرها السنوي الأول إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١،^١ نظمت اجتماعها الثالث في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، وغطى جدول أعمال هذا الاجتماع جميع المجالات المشمولة في ولاية اللجنة، ومنها المجالات التالية: إدارة شؤون الخزينة والنقدية؛ والميزنة ومراقبة الميزانية؛ وإدارة المخاطر المؤسسية؛ وشؤون المراجعة الخارجية، والقضايا المرتبطة بالمساءلة؛ والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ونظام الإدارة العالمي؛ وجلسة إعلامية عقدت بناءً على طلب اللجنة بشأن عمل مجموعة منظمة الصحة العالمية المعنية بالأيدز والعدوى بفيروسة السل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة؛ وشؤون المراقبة الداخلية (ومنها مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم على الصعيد الداخلي)؛ والإصلاحات التي يجريها المدير العام. وفي الاجتماع ذاته مضت اللجنة قدماً في مواصلة الاهتمام بجميع القضايا التي حددتها في التقرير السابق.^١

٥- وعملاً بأفضل الممارسات عقدت اللجنة كذلك جلسات خاصة مع ممثل المراجع الخارجي للحسابات ومدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٦- وتزعم اللجنة عقد اجتماعين آخرين في عام ٢٠١١ في يومي ٢١ و ٢٢ تموز/ يوليو وفي الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

القضايا التي حدّتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

٧- بالاستناد إلى الجلسة الإعلامية والمناقشات التي دارت أثناء الاجتماع الذي عُقد في نيسان/ أبريل ٢٠١١، فضلاً عن الأعمال التي اضطلعنا بها من قبل في تحليل المعلومات التي تصلنا بانتظام عن عمليات المنظمة (من قبيل تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، والموقف إزاء التحقيقات، والتقارير المالية للمنظمة والوثائق المختلفة عن الميزنة والسياسات والتخطيط والتقييم) حددنا لكل مجال قمنا باستعراضه، الأمور الأساسية التي تبعث على القلق لكي ينظر فيها كل من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي والدول الأعضاء، ولكي تعكف عليه اللجنة في المستقبل.

تعيين المراجع الخارجي الجديد لحسابات منظمة الصحة العالمية

٨- ستعين جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون مراجعاً خارجياً جديداً للحسابات ابتداء من عام ٢٠١٢. وقد تلقت المنظمة ستة عطاءات لهذا المنصب، غير أن البت في اختيار أحدها هو شأن من شؤون الأعضاء بمقتضى الدستور. وخلافاً لاختصاصات لجان مراجعة الحسابات والمراقبة في بعض المنظمات الأخرى، فإن اختصاصات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لا تمنح للجنة دوراً رسمياً في تقييم الترشيحات الواردة لوظيفة المراجع الخارجي للحسابات. لكن مراقبة عملية مراجعة الحسابات هي إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة، في حين أن استقلالية اللجنة وموضوعيتها وطبيعتها خبرتها تجعلها في مكانة تسمح لها بإبداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن هذا التعيين المهني والتقني.

٩- ومن ثم فإننا نرى أنه قد يكون من المفيد للجنة إبداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي بشأن المعايير والاعتبارات التقنية المهمة التي قد ترغب الدول الأعضاء في أخذها بعين الاعتبار عند استعراض الترشيحات المختلفة والبت في تعيين المراجع الخارجي الجديد لحسابات المنظمة.

١٠- وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في العوامل أو المعايير التالية، التي نعتبرها مهمة لتحديد أنسب المرشحين لتولي منصب المراجع الخارجي للحسابات في الوقت الراهن.

- درجة الكفاءة التقنية والمهنية التي يعكسها اقتراح كل مرشح مقارنة بسائر المرشحين.
- مدى خبرة المرشح في مجال مراجعة الحسابات على الصعيد الدولي، وخاصة مراجعة حسابات الأمم المتحدة، وخبرته في مراجعة الحسابات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي تطبيق هذه المعايير، نظراً لأن السنة الأولى من تعيين المراجع الخارجي الجديد للحسابات ستتزامن مع عزم المنظمة إصدار البيانات المالية بالامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمرة الأولى. ويشكل تطبيق هذه المعايير المحاسبية إلى جانب التطورات الراهنة الأخرى، ومنها نظام الإدارة العالمي، مبادرة محفوفة بالمخاطر لإحداث التغيير في المنظمة، ومن المفيد دعم هذه الجهود بالخبرة المناسبة في مجال مراجعة الحسابات.

- منظمة الصحة العالمية هي إحدى الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وتضم شبكة ميدانية عالمية تتطلب خبرة مناسبة في مراجعة حسابات هيئات شبيهة أو مكافئة لها. وقد تكون قدرة المرشحين على

الاستعانة بموظفين لمراجعة الحسابات - وخاصة مدير لمراجعة الحسابات - ممن يتحلون بالخبرة الدولية والمهارات اللغوية المناسبة على سبيل المثال عاملاً قد ترغب الدول الأعضاء في النظر فيه.

- قد تعتبر واقعية تقديرات المرشحين لما يلزم تخصيصه من وقت وجهد لمنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن القيمة النسبية للعطاءات المختلفة على أساس التكلفة لكل شهر يقضى في مراجعة الحسابات أمراً مهماً. والتكاليف الإجمالية ليست العامل الوحيد، وتعد القيمة النسبية التي تعرضها العطاءات المختلفة كذلك مهمة في اختيار المرشح الذي يمكنه تقديم أفضل عمل للمنظمة.

١١- وبغض النظر عن الترشيحات الفردية التي ينظر فيها من أجل التعيين، فقد لاحظنا أنه في الوقت الراهن لا يوجد أي اتفاق تعيين مفصل بين المراجع الخارجي للحسابات والمنظمة عقب اتخاذ جمعية الصحة قرار التعيين. ولا تتبع المنظمة في الوقت الراهن أية عملية لإرسال خطاب تعيين رسمي أو خطاب تفاهم لتحديد مسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات ومسؤوليات المنظمة/ المدير العام وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. وعلى الرغم مما تنص عليه الأحكام الخاصة بالمراجعة الخارجية للحسابات الواردة في اللائحة المالية والنظام المالي للمنظمة، فإن استخدام خطابات التعيين هو أمر معتاد ويتمشى مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والممارسات المهنية الجيدة.

١٢- وبالتالي نحن نوصي بأن يطلب المدير العام من المراجع الخارجي الجديد للحسابات أن يرسل خطاب تعيين يوقعه كلا الطرفين تأكيداً على شروط التعيين وطبيعته.

إدارة شؤون الاستثمار والدخل والنقدية

١٣- لقد واصلنا استعراض موقف المنظمة فيما يتعلق بعمليات الخزينة وإدارة النقدية، وحصلنا على معلومات محدثة عن التقدم المحرز منذ تناولنا لهذا الموضوع في الاجتماع السابق. ولا تزال المنظمة تعتمد نسبياً على عملة واحدة، هي الدولار الأمريكي، في غالبية دخلها، في حين تتم نفقاتها عادة بطائفة متنوعة من العملات. وبالتالي يوجد نوع معين من عدم التوافق الذي يعرض المنظمة إلى مخاطر كبرى تتعلق بصرف العملات في ضوء ما طرأ مؤخراً من تقلبات في أسعار الصرف.

١٤- وترحب لجنة الخبراء المستقلين بالتحسينات التي أدخلتها الأمانة على إجراءات التحوط من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، غير أن المنظمة تتحوط في الوقت الراهن من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بقدر ضئيل نسبياً من حساباتها المدينة، وقد شرعت المنظمة في التحوط وفقاً للأجل والشروط التي تتناسب مع دورة الميزنة لديها. وبالإضافة إلى ذلك فقد يكون هناك مشكلة في تكلفة التحوط والخسائر المحتملة في صرف العملات الأجنبية إذا اتجهت الأسواق اتجاهاً معاكساً للوضع الذي اتخذته المنظمة على سبيل التحوط. وتوضح اللجنة أن تحقيق مكاسب محتملة نتيجة للتحوط قد يكون أفضل بكثير من التعايش مع الخسائر الفعلية التي كان من الممكن تلافيها من خلال التحوط على نحو مناسب.

١٥- ومادامت الإيرادات الرئيسية للمنظمة ترد بالدولار الأمريكي، في حين تتم غالبية مصاريفها بعملات أخرى، ستظل المنظمة تكافح في التعامل مع عدم التوافق بين العملات. ومن المرجح أن تزداد حدة هذه المشكلة على مدى السنوات القليلة المقبلة، إذا استمر ضعف الدولار وزادت سرعة التأثير في سوق العملة.

١٦- وفي هذا السياق، نعتقد أن المنظمة قد تستفيد من إدارة تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بطريقة أكثر مرونة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات والاتجاهات الموجودة في السوق والتحوط من

التقلبات على مدد أقصر. ونحن نرى إمكانية سعي المنظمة إلى التحوط من مصاريف عملياتها بالعملات غير المتوافقة على مدى الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة.

١٧- ونحن نقترح أن تنتظر المنظمة في (١) مد نطاق نشاطها الحالي للتعاطي مع قضايا الصرف الأجنبي من خلال إشراك اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار بشكل منتظم في إدارة الصرف الأجنبي و(٢) إعداد المنظمة لتقبل درجة معينة من خسائر الصرف الأجنبي المحتملة كنوع من التكلفة لتأمين نفسها من عدم التوافق بين العملات (وحتى هذه التدابير وإن كانت مفيدة من وجهة نظر لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، إلا أنها لا تزيل المشكلة الأساسية لعدم توافق العملات على مدى دورة الميزانية طويلة نسبياً والتي تمتد لمدة عامين، ومن ثم لا تزيل ما يصاحبها من مخاطر العملة على المدى الأطول).

التخطيط المالي والميزنة ومراقبة الميزانية

١٨- لقد أمنت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة النظر في كيفية إدارة ميزانية المنظمة ومراقبتها داخلياً على مستوى العمليات من منظور خاص وهو أن عملية الميزانية وما يرتبط بها من رقابة يجب أن يضمننا المساءلة الشاملة. وقد لاحظنا وجود عدد من الضوابط التي تحكم هذا المستوى والتي لا تظهر في العادة للأعضاء في المنظمة عند دعوتهم للنظر في الميزانية البرمجية المقترحة. وبالرغم من أن الميزانية البرمجية للمنظمة تظل "استراتيجية" بعض الشيء، إلا أن هذا لا يعني أن درجة المراقبة على المستوى العملي غير كافية. وهو مفهوم خاطئ قد يكمن وراء بعض الشروط الصارمة التي يفرضها المانحون فيما يتعلق بمساهماتهم.

١٩- ونظراً للخلل الحالي بين الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية فإن اللجنة شأنها شأن الأمانة والعديد من المانحين والدول الأعضاء يساورها القلق إزاء زيادة جمود معظم ما تتلقاه المنظمة في الوقت الحالي من تمويل. فهذا قد يؤدي إلى خطر انحراف المنظمة عن الأهداف المتفق عليها مسبقاً، إذا ما بدأت المساهمات الطوعية في توجيه الأنشطة العملية. وقد تتزايد الأخطار نوعاً ما نظراً لافتقار المنظمة لسبل الالتزام بتمويل المجالات التي تحظى بقدر أقل من الدعم بالمساهمات الطوعية والاشتراكات غير المقدرة. وستجلى أهمية هذا الأمر عند الاعتراف بالحاجة إلى المرونة في تمويل البرامج والدعم الإداري على حد سواء، بالرغم من أن الأمانة يمكنها فقط الاعتماد على الاشتراكات المقدرة في تمويل خمس إجمالي الميزانية.

٢٠- ولهذه الأسباب، تدعم لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بشكل عام توجهات الميزانية التي اقترحتها السيدة المدير العام في إطار برنامجها الحالي للإصلاح والذي يستشعر الحاجة إلى تحسين إطار الإدارة المعتمدة على النتائج مع تعزيز المساءلة على كل المستويات كعنصر أساسي مصاحب بزيادة التيقن من التمويل والمرونة.

٢١- وترى اللجنة أهمية التحول من ميزنة ما قامت به المنظمة بالفعل إلى مفهوم ميزنة ما ستحتاج المنظمة إلى القيام به في المستقبل، وهو أمر يختلف تماماً في العديد من أوجه الولاية.

٢٢- إن زيادة التيقن من التمويل، وهو ما تحتاج له المنظمة الآن، قد لا يتأتى بشكل كبير من الأمل المعقود على زيادة حصة الاشتراكات المقدرة كنسبة من الميزانية الكلية، أو من التمييز بين بنود الميزانيات "الأساسية" في مقابل البنود "التكميلية"، وإنما من التمييز بفعالية أكبر بين التمويل الأكثر تأكيداً والأقل تأكيداً. وبالشروع في إجراء تحليل للتأكد من التعهدات المؤكدة نسبياً، والأموال المحتمل توافرها بشكل دوري، يمكن النظر إلى الميزانية على أساس شقين: جزء ممول ومفترض، وجزء يتوقف على تأكيد التمويل. إن تبني هذا الأسلوب

سيطلب بالتأكيد تحديد معايير أو مبادئ لتحديد أنواع الأنشطة والبرامج التي ستمول من مختلف أجزاء الميزانية.

٢٣- وبالنسبة للرقابة المالية، ترى اللجنة أن العلاقة الرقابية الحالية بين مسؤولي التمويل على الصعيد الإقليمي والقطري وعلى صعيد البرنامج من ناحية، وبين الإدارة المالية من ناحية أخرى يتعين تحديدها بما يضمن تحسين إطار مراقبة مالية شامل يتسم بالمزيد من الفعالية. وفي نفس الوقت فإن الإدارة المالية بحاجة إلى الاشتراك بشكل أكبر مع الإدارة المعنية في التعاطي مع مشاكل الالتزام المالي الشائعة على الصعيد القطري والإقليمي وعلى صعيد البرنامج.

٢٤- وفي هذا الصدد نحن نؤيد التوصية الصادرة عن المراجع الخارجي للحسابات بتنقيح سلطة المراقب لإقامة علاقة أكثر تأثيراً بين المقر الرئيسي والموظفين المعنيين بتمويل البرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري وعلى صعيد المسؤولين عن تمويل البرنامج.

إدارة المخاطر المؤسسية

٢٥- لاتزال إدارة المخاطر المؤسسية قيد التنفيذ إلى حد كبير في المنظمة، وهو لا يزال في المرحلة التجريبية ويطبق فقط على دائرة الإدارة العامة. وبالتالي فهو يقتصر إلى حد كبير على الإدارة المؤسسية والشروط التشغيلية التي تشكل في حد ذاتها أحد المخاطر التي تواجهها المنظمة. وفي حين حددت المخاطر ووضعت في قائمة وأسندت مسؤوليات التخفيف من وطأتها في مجالي الإدارة والمالية على المستوى المركزي، فلم يتم ذلك من الناحية الاستراتيجية وعلى صعيد المنظمة بأكملها أو على الصعيد الإقليمي أو فيما يتعلق بغالبية العمليات التقنية للمنظمة. ومن ثم لم تحدد المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة ولم تدر بطريقة مؤسسية.

٢٦- وتقر لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال الرقابة بأن تحديد المخاطر والتخفيف من وطأتها يجري بالفعل في المجالات التقنية من عمل المنظمة (فيما يتعلق بالسلل المقاوم للأدوية أو مقاومة مضادات الجراثيم على سبيل المثال). ومع ذلك لا يتعلق هذا العمل بالمخاطر الاستراتيجية لأن هذه المخاطر لم تحدد بعد، ولأنها ليست منسقة بالقدر الكافي مع إدارة المخاطر في سائر مستويات المنظمة، ولأنها غير متجانسة من حيث المعايير التقنية. وفي هذا الصدد، من المفيد للمدير العام أن يتخذ ترتيبات، ربما بمساعدة من مكتب خدمات المراقبة الداخلية، لعقد ندوات إعلامية عن إدارة المخاطر، وخاصة لموظفي الإدارة العليا، لكي يتم التوصل إلى تفاهم مشترك في الأمانة بشأن تنفيذ مفهوم إدارة المخاطر. وفضلاً عن ذلك يمكن لعملية إدارة المخاطر كلها أن تستفيد من مشاركة مكتب خدمات المراقبة الداخلية في اجتماعات المراجعة، نظراً لأن مراجعي الحسابات الداخليين على علم بالجوانب التقنية لتقييم المخاطر وإدارتها بشكل منظم.

٢٧- ونحن نوصي بالتالي بأن يوسع نطاق ترتيبات إدارة المخاطر في أسرع وقت لتشمل المستويين الاستراتيجي والمؤسسي. وفي الختام نود أن نشدد على أن عملية تحديد المخاطر وإن كان ينبغي بكل وضوح أن يقودها ويوجهها المدير العام، فيلزم أن يتم تقاسمها كذلك مع أعضاء المنظمة وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيها، وخاصة الأجهزة الرئاسية، لكي يشعر أصحاب المصلحة المذكورون بسيطرتهم على مقدرات هذه العملية، وبالتالي يتوصلون إلى توافق في الآراء بشأن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة، الأمر الذي يضمن وحده الاستقرار اللازم لتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

المراجعة الخارجية للحسابات

٢٨- راجعت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة النواتج التي توصل إليه المراجع الخارجي للحسابات، وأحاطت علماً بالتقرير المبدئي الصادر عنه إلى الدورة الرابعة والستين لجمعية الصحة العالمية،^١ كما أبدت تعليقاتها على مشروع خطة عمل المراجع الخارجي للفترة من حزيران/ يونيو ٢٠١١ إلى أيار/ مايو ٢٠١٢. ونحن نعتزم أن ننظر كذلك في الكيفية التي تتدرج بها طريقة تحديد المراجع الخارجي للحسابات للمخاطر في أعمال مراجعة الحسابات التي تتجز نتيجة لذلك، وأن ننظر في ملائمة تغطية مراجعة الحسابات لمجالات المخاطر الرئيسية. وسواصل تناول هذه المواضيع في المستقبل.

٢٩- ولقد أحطنا علماً بأن وضع نظام أقوى تقوم الإدارة من خلاله بمتابعة التوصيات من شأنه أن يحظى بالترحيب وأن يزيد من الخضوع للمساءلة ومن تأثير هذه التوصيات على حد سواء، الأمر الذي من شأنه أن يتطلب مهلاً وتفاصيل إضافية تتعلق بالمسؤولين المعنيين بتنفيذ هذه التوصيات (على المستوى التنفيذي).

إعداد التقارير المالية والانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٠- ترى لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة أن اعتماد المنظمة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولاسيما تحسين الخضوع للمساءلة التي أصبحت ممكنة بفضل تحسين إعداد التقارير المالية، يتيح فرصة كبرى لإعداد إطار محسن للمراقبة الداخلية، الأمر الذي يتعين أن يتم بطريقة رسمية أكثر في المنظمة.

٣١- تأخر نوعاً ما الاعتماد الكلي في المنظمة على نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت التشغيل الكامل لنظام الإدارة العالمي، لكن المنظمة تعتزم الآن الامتثال لنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من عام ٢٠١٢. وهذا الهدف سيظل طموحاً ما لم تبذل جميع مستويات المنظمة قصارى جهدها، وعلى الأخص المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي يجب أن تعمل بطريقة متحمسة وموضوعية تحت الرصد المتواصل. وتقتضي عادة المبادرات التي تتطوي على تغييرات رئيسية تغيير الثقافة التنظيمية، إذ ينبغي اعتماد ترتيبات جديدة لتصريف الشؤون الداخلية، بما في ذلك تقييم المستفيدين من اعتمادات الميزانية وغيرهم من الموظفين لضمان الإدراك السليم للأمور وفهم الصعوبات والبيانات المالية، وإدراج النظم والعمليات الجديدة أو المنقحة والتدريب اللازم للموظفين من خارج الشؤون المالية في السياسات المحاسبية، وتحديد مفاهيم الاستحقاق؛ وتدفقات العمليات والمعلومات، بما في ذلك من إجراءات مالية يتعين تصميمها من جديد.

٣٢- لاحظت اللجنة أن منظمة الصحة العالمية، على عكس الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة المعروفة لموظفيها، لم تنتقل إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمشروع مقسم على أفرقة تجيد هذا النظام، بل اعتمدت إلى حد بعيد على جهود طبقة المديرين المتوسطين في مجال المالية والمحاسبة الذين حصلوا على بعض الدعم من مديرين آخرين، وخصوصاً مديري الشؤون المالية والإدارية في المكاتب الإقليمية. وهكذا كان العمل الخاص بنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مهمة إضافية غير العمل الاعتيادي الذي يؤديه هؤلاء المسؤولين.

٣٣- وإن كان لهذه الطريقة بعض المزايا، لأنها تسهل أحياناً تنفيذ القرارات المتخذة بشأن نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد شعرت اللجنة (مثلها كمثل مراجع الحسابات الخارجي) بشيء من القلق إزاء احتمال إخفاق المنظمة في الوفاء بالموعد المستهدف للتشغيل التام لهذا النظام المحاسبي وهو عام ٢٠١٢، أو إخفاقها في الحصول على رأي إيجابي من مراجعي الحسابات، لاسيما وأن قواها العاملة محدودة نسبياً ومواردها المتاحة لتنفيذ هذا النظام المحاسبي محدودة.

٣٤- وفي هذا السياق نرى من المفيد لو أسرعت المنظمة بتكثيف التفاهم مع أعضائها والمانحين الرئيسيين بشأن اعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحيث تحصل منهم على دعم استباقي يتجاوز التأييد الرسمي، وتوضح لهم التكاليف والمخاطر المرتبطة بهذا المشروع.

٣٥- ونظرت اللجنة أيضاً في كيفية وضع نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام موضع المساءلة وتقديم التقارير عنه.

٣٦- ذلك لأننا نعتبر أن إعداد التقارير المالية السنوية عن الميزانية، التي أصبحت مطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن إعداد بيان جديد عن الضوابط الداخلية ليرفق بالبيانات المالية السنوية (بكل ما يقتضيه من إجراءات داعمة وشهادات بصحة الهياكل الإدارية على مختلف المستويات) أمران مفيدان في هذا الصدد.

المراقبة الداخلية

٣٧- إن استعراض فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي يشكل جزءاً أساسياً من مسؤوليات واختصاصات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. ولذلك فإن مكتب خدمات المراقبة الداخلية يعرض بانتظام على نظر اللجنة تقاريره ومخرجاته.

٣٨- ولاحظت اللجنة الجهود الراهنة التي بذلتها القيادة الراهنة لمكتب خدمات المراجعة الداخلية للإسهام في تحديد المخاطر التشغيلية في المنظمة والتخفيف من وطأتها من خلال القيام بمزيج من عمليات التدقيق التي تتناول الامتثال والأداء والمراجعات المتكاملة. ومن المعترف أن مناقش بانتظام مع ذلك المكتب كيفية تطبيق معايير تقييم المخاطر، وما هو النهج المتبع، وكيفية تحقيق التوازن بين تدقيق الامتثال وتدقيق الأداء.

٣٩- وفيما يتعلق بتقييم البرنامج ترى اللجنة حاجة إلى وضع سياسة رسمية للتقييم، وترحب بالجهود التي بذلت مؤخراً لإعداد مسودة السياسات التي عرضت عليها. ومع ذلك فإن شح الموارد جعل مكتب خدمات المراقبة الداخلية هو أيضاً عاجزاً عن إيلاء الاهتمام التام لجميع المجالات التي تستحق التقييم، ولذلك فإننا نرى أن تشمل هذه السياسة جميع أنحاء المنظمة، بما فيها الشراكات والبرامج المستضافة ذات الهيكل الإداري الخاص. وينبغي أيضاً أن تنبع هذه السياسة من أعلى وأن يصدرها المدير العام.

٤٠- وبرغم الجهود التي بذلها مكتب المدير العام للمحافظة على مستوى الموارد اللازمة لمكتب خدمات المراقبة الداخلية، أوضح مراجع الحسابات الخارجي في تقريره أن الموارد الراهنة لا تتناسب مع ضخامة مسؤوليات هذا المكتب ولا مع احتياجات تأمين المنظمة، وأن بعض مناصب هذا المكتب المحدودة لم تشغل حتى الآن. ولذلك استنتج المراجع الخارجي أن المزيد من الموارد مطلوب لبلوغ التغطية الملائمة لاحتياجات المراقبة الداخلية. وقد استهل مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عدداً من المبادرات لزيادة التغطية بالمراقبة الداخلية دون تجاوز الموارد الراهنة، ومنها مثلاً الاستعانة بالاستبيانات وإجراء المراجعات المكتبية وتقديم

تقارير موجزة عن تدقيق الأداء، ولعل جدوى هذه المراجعات وفائدتها المحتملة تتسع بعد العمل بنظام الإدارة العالمي. وسنواصل المناقشة مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية حول كيفية تحقيق التغطية بأفضل ما يمكن.

٤١- رأت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة هي أيضاً أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية لن يستطيع أن يغطي بخدماته المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة تغطية واسعة بما فيه الكفاية مادامت الموارد على مستوياتها الراهنة، ولذلك سنواصل رصد الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوة الراهنة في الاحتياجات. وننقق في الرأي مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية على أن دوره المناسب في مجال إدارة المخاطر المؤسسية يستلزم مشاركته في استعراض خطط تحديد المخاطر وتخفيف وطأتها، وعلى ضرورة اغتنام فرصة إفاد بعثات التدقيق لتقييم ما إذا كانت المنظمة فهمت إدارة المخاطر المؤسسية فهماً صحيحاً ومارستها نزولاً من المستويين السياسي والتنفيذي إلى ما تحتها.

٤٢- أما فيما يتعلق بالتحريات فقد قدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية تقارير بصفة خاصة عن أعماله بشأن شكاوى الموظفين من المضايقات، ويساور اللجنة شعور بأن عبء العمل في هذا المجال قد يزداد ويتطلب زيادة في الموارد ينبغي تحديدها والتخطيط لها لتدبيرها في أبكر وقت ممكن. وترحب اللجنة بالمعلومات التي وصلتها عن أن بعض الأموال المحدودة أصبحت متاحة لهذا المكتب ليستعين بالمساعدة الخارجية عند الاقتضاء.

٤٣- وقد أكدنا أن مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية لديه قدر ملائم وغير مقيد من الاتصال بمكتب المدير العام وبالمدير العام شخصياً، وأنه يعقد حسب الاقتضاء اجتماعات غير رسمية مع مكتب المدير العام حول مسائل المراقبة الداخلية.

٤٤- أما بشأن مسألة تقديم التقارير عن حالة تنفيذ توصيات التدقيق فقد قدمنا بعض التوجيهات لتحسين رصد هذا التنفيذ وسنواصل تقديمها بالعمل عن كثب مع إدارة المنظمة في هذا الشأن. وفي هذا السياق رأت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة فرصة سانحة لزيادة فاعلية مختلف التقارير المستقلة عن المراقبة التي يعرضها على نظر الجهازين الرئيسيين كل من مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ومراجع الحسابات الخارجي، ومكتب المراقب المالي، ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وسنواصل بحث هذا الموضوع في اجتماعات لاحقة.

نظام الإدارة العالمي ومسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة به

٤٥- حصلت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة على معلومات محدثة عن التقدم المحرز، وخصوصاً التقدم في توصيل خدمات نظام الإدارة العالمي إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا، وقد ناقشنا الصعوبات الاستراتيجية التي يثيرها هذا النظام للإدارة المعنية في المنظمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٦- وإحدى المشكلات الأساسية تكمن في أن نظام الإدارة العالمي، مثله كمثل أي نظام لتخطيط موارد المؤسسات، قد صُمم لتصريف الأعمال من طرف إلى طرف، لكن "أصحاب الأعمال" في الوقت الراهن هم مديرو الكيانات التنظيمية الأقرب إلى إجراءات تصريف الأعمال، كل في مجاله. وعمليات نظام الإدارة العالمي كثيراً ما تتجاوز الحدود التنظيمية الراهنة وهي في سبيلها من "طرف إلى طرف". وبالنظر إلى انعدام المواءمة بين إجراءات الأعمال والكيانات التنظيمية الراهنة، فإن "المستودع" التنظيمي المكلف بأي وظيفة محددة يميل إلى أخذ الأولوية على تدفق العمل من طرف إلى طرف، الأمر الذي قد يثير عيوباً في كفاءة

الأعمال ويثير مشاكل في السيطرة. ولذلك يتعين النظر في تغيير الهياكل اللازمة لإدارة العمليات من طرف إلى طرف حتى تتواءم عمليات الإدارة مع النظام نفسه بطريقة أفضل، وخصوصاً لتعزيز فاعلية الضوابط.

٤٧- والجانب الأهم والمنطوي على مجازفة للمنظمة في إنشاء نظام الإدارة العالمي هو أن المنظمة فضلت إضافة درجة عالية من التخصيص في تركيبة الوظائف الأساسية لبرمجية Oracle. وبعد أن استغرق تشغيل هذا النظام الشديد التخصيص عدداً من السنين أصبحت المنظمة الآن أمام مشكلة وشيكة وهي أن برمجية Oracle ستكلف اعتباراً من عام ٢٠١٣ عن دعم هذه الصيغة الراهنة الأساسية، وسوف يصبح تحسين النظام بشكله الراهن أمراً معقداً وباهظ التكاليف. وما لم يتسن الانتقال إلى صيغة جديدة من برمجية Oracle لأصبح برنامج نظام الإدارة العالمي برنامجاً حر الملكية وبلا ضمان من مورده الأصلي، الأمر الذي يجر معه مشاكل وتكاليف.

٤٨- وقد يصبح الحفاظ على دقة سجلات المنظمة ومواصلة تحديثها تحدياً هاماً إزاء التحول الذي بات وشيكاً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما ينطوي عليه من مقتضيات واسعة فيما يخص الجرد وتصنيف الأصول الثابتة وفهرستها. ولقد ثبت أن نظام إدارة السجلات التابع لنظام الإدارة العالمي، والذي تمت مراجعته مؤخراً، يشكل تحدياً قائماً حيث لم يتم بعد البت على نحو مرض في المسائل المتصلة بالوصول إلى النظام وأنماط تحديثه. كما أن الربطة التي توصل الموظفين بالبيانات المالية مازالت تواجه بعض المشكلات.

٤٩- لذا فنحن نتفق مع تقدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بضرورة التوقف عن مواصلة إجراء التعديلات أو التحسينات مع استقرار النظم في الأجل القريب؛ وكذلك ضرورة خفض مستوى التعديلات بقدر الإمكان لغرض تيسير التحول في الوقت المحدد إلى برنامج محسن في إطار الجيل المقبل لنظام "أوراكل" (أو حل بديل) دون مواجهة تكاليف مفرطة.

٥٠- ولاحظت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية أيضاً أن اللجنة المعنية بنظام الإدارة العالمي التابعة لأصحاب الشأن الحاليين لم تعد تشمل مجالات البرامج التقنية، والتي كان يفترض، مع ذلك، أن تكون من بين أهم مستخدمي النظام. لذا فإن خبراتهم ومساهماتهم في النقاش لم تعد تسجل على مستوى لجنة أصحاب الشأن. ولقد تغير موضع تركيز إدارة المشروع الأوسع لنظام الإدارة العالمي، والتي تشمل المستخدمين النهائيين، وذلك بعد تشغيل النظام في الإقليم الأفريقي وبعد أن أصبح تحقيق المستوى الأمثل للنظام مسؤولية من مسؤوليات تكنولوجيا المعلومات.

٥١- وتحفزنا الأهمية المتواصلة للمسائل المبينة أعلاه على التساؤل عما إذا كان برنامج الإدارة العالمي سيستفيد من إتباع نهج إدارة المشروع تشارك فيه جميع الأطراف المعنية لتوجيهه بشكل آمن عبر شتى مراحل عملية التحول؛ والتساؤل أيضاً بشأن الاستفادة التي يمكن أن تحققها المسائل المتصلة بالنظام عموماً، وتصريف الشؤون والمساءلة التي يقوم بها النظام، من خلال إجراء مناقشة أكثر إسهاباً بشأنها في إطار لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي. وإذا كانت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤولة عن استضافة النظام، وعن وصله بشتى مواقع المنظمة، وأدائه، ومسؤولة أيضاً عن الإدارة المهنية والتقنية لتغيير وتحديث المنتجات، فإنها مع ذلك لا تملك نظام الإدارة العالمي، وإنما تلك هي مسؤولية المنظمة برمتها، والممثلة بلجنة أصحاب الشأن في الوقت الراهن. ونحن نقترح بأن يتم النظر في تعديل بنية تصريف الشؤون من أجل تطوير نظام الإدارة العالمي في المستقبل.

٥٢- ولأغراض تتعلق بالفعالية، نوصي المنظمة بأن تتظر في تضمين برنامجها الإصلاحي مشروعاً لاستعراض وتركيز عمليات المراقبة الداخلية والإجراءات التي تتخذها بشأن هذه القضايا الحرجة، وذلك بغية زيادة الشفافية وتحقيق المواءمة بين إجراءات العمل الجديدة في إطار برنامج الإدارة العالمي، وذلك في سياق ما نعتبر القيام به مازال مطلوباً فيما يخص تحسين المساءلة بنية وممارسة. وربما كانت تلك مسألة حاسمة الأهمية لعملية تحسين النظام المقبلة وكذلك لإصلاح المنظمة المتوسط الأجل.

جلسة معلومات بشأن عمل الدائرة المعنية بالأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة

٥٣- ترغب لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في توسيع نطاق تطبيق وظائفها إلى المجالات البرمجية والتشغيلية من أجل تحسين فهمها لدور المنظمة وأنشطتها التشغيلية. وكانت المعلومات هذه هي الأولى من نوعها التي وردت للجنة من إحدى الدوائر التقنية للمنظمة. ونرى أن لهذه المعلومات فائدة كبرى، فهي تبين بوضوح الصعوبات التي تواجه العمل اليومي في المنظمة والتي تنشأ نتيجة للاعتماد على المساهمات الطوعية. ولوحظ أن التكاليف الإضافية لدعم البرامج للمساهمات الطوعية لا تشكل في الوقت الراهن فائدة للبرامج التقنية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع ذات الصلة، وإنما تقتصر فائدتها على تمويل خدمات الدعم الإداري العام المتصلة بتلك المشاريع.

٥٤- ومن بين المسائل الأخرى التي يبرزها عمل الدائرة المسائل المتصلة بالبنية الراهنة لتصرف شؤون المنظمة، ولاسيما العلاقة بين البرامج التقنية العادية للمنظمة والشركاء الذين تستضيفهم وتباين أسلوب التعامل معهم، وقد بلغنا أن هؤلاء الشركاء يجادلون أحياناً بشأن الحصول على معاملة خاصة في إطار لوائح المنظمة وأنظمتها الإدارية وكذلك في إطار المساءلة، والذان ينبغي أن يطبقا بالتساوي، من حيث المبدأ، على جميع الكيانات التي تديرها المنظمة. ولاحظنا أيضاً حجم الوقت والجهد اللازمين من الإدارة العليا المستضيفة لهؤلاء الشركاء.

٥٥- وألقت جلسة المعلومات هذه الضوء على موضوع آخر وهو الأسلوب الذي تتبعه الدائرة في تقدير وإدارة المخاطر الاستراتيجية في المنظمة، وكيف يتم إشراك الأقاليم في عملية إدارة المخاطر. وبالنظر إلى عدم وجود ترتيبات منتظمة وشاملة النطاق لإدارة المخاطر، وتكاملها مع الإجراءات العملية التي تقوم بها المنظمة، فإن الأسلوب المتبع حالياً في أداء هذه الوظيفة هو أسلوب "منعزل" داخل الدائرة عوضاً عن كونه نشاطاً مشتركاً (انظر الملاحظات التي أوردناها أعلاه بشأن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية).

برنامج المدير العام لإصلاح المنظمة

٥٦- تلقت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة معلومات واسعة بشأن هذا الموضوع وردت من كبار القياديين في الأمانة، ونحن نرحب عموماً بزيادة التركيز على ضرورة تعزيز أسلوب المساءلة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج الذي يسند الخطوات المنفردة المقترحة.

٥٧- وترى اللجنة أن المنظمة تتعرض في الوقت الراهن لخطر الإعاقة المفرطة الناجم عن "الانعزالات" القائمة في بنيتها الشاملة، سواءً تعلق ذلك بعدم كفاية اندماج الشركاء الذين تستضيفهم، أو حصول البرامج التقنية الفعلي لحقوق امتيازات خاصة بمرور الوقت، أو ببعض عملياتها الإقليمية. وكل ذلك يفرض تحدياً إزاء فعالية المساءلة في بنية تصرف الشؤون الداخلية لدى المنظمة وهو تحدٍ ما انفكت الحاجة تتزايد لمعالجته.

٥٨- وتشير بعض التقييمات الخارجية التي أجرتها مؤخراً شتى الجهات المانحة لطبيعة المخاطر التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بفعالية المساءلة، وذلك بالرغم من أن تلك التقييمات لا ترتبط مباشرة بالعملية الجارية لإصلاح المنظمة، والتي تمت المبادرة بها بصورة مستقلة عن أي تقييم خارجي معين للمنظمة، وبالرغم أيضاً من إقرار تلك التقييمات بأن أغراضها الخاصة ومنهجياتها لا تتطابق بالضرورة مع احتياجات المنظمة الخاصة.

٥٩- وينطبق ذلك بصفة خاصة على استعراضين مساعدتين متعددي الأطراف أجريا مؤخراً، قامت بتنفيذ أحدهما إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) في شباط/فبراير ٢٠١١، ويتعلق الاستعراض الثاني بتقرير يتناول المنظمة أعدته في أواخر عام ٢٠١٠ الشبكة المتعددة الأطراف لمنظمات تقييم الأداء، وهي واحدة من الجهات المانحة الرئيسية. ولقد اطلعت اللجنة على هذين التقييمين كليهما. وبصرف النظر عن أهلية أي استنتاج معين توصل إليه هذان التقريران، فإن وجهة نظر الجهة المانحة تمثل على الدوام مسألة ذات اهتمام رئيسي في منظمة تشكل المساهمات الطوعية الأسلوب السائد لتمويلها، والتقارير من هذا النوع يمكن أن تعرض المخاطر التي يلزم معالجتها، لاسيما عندما لا تحصل المشاغل الرئيسية المعروضة، كما يبدو، على معالجة كافية.

٦٠- ويشير رأي إدارة التنمية الدولية إلى جملة أمور منها ولاية المنظمة الواضحة وقيادتها المتينة لمجموعة الصحة الإنسانية، ولكنه يذكر أن إطار مجموعة النتائج في المنظمة مازال غير واضحاً بدرجة كافية، وأن قدراتها على إيتاء النتائج الاستراتيجية تبدو أكثر تبايناً على الصعيد القطري. ويعلق التقرير أيضاً على تعقد بنية تصريف الشؤون في المنظمة، مما يؤدي إلى تقييد أثر المنظمة في الأقاليم؛ ويذكر أيضاً وجود ضرورة فعلية لتحسين المساءلة والإفصاح عن المعلومات. أما تقييم الشبكة المتعددة الأطراف لمنظمات تقييم الأداء فيشمل تعليقاً مفاده أن مبدأ المنظمة في التركيز على النتائج لم يستوعب بعد بدرجة كافية في إطار الثقافة المؤسسية، مما يعوق القدرة على تحديد سلسلة النتائج المنطقية وكذلك القدرة على وضع مؤشرات معينة واضحة ووثيقة الصلة.

٦١- ونحن نتساءل في هذا الصدد ما إذا كان مستحسن أن تقوم المنظمة، مع تقيدها بالبرنامج الإصلاحي، بتوضيح دورها وفقاً لولايتها الوحيدة في المجالين التقنيين لوضع المعايير والتنسيق في ميدان الصحة العمومية. ويبدو أن وظيفة الاتصال في المنظمة، وهي وظيفة مجزأة حالياً عبر شتى مجالات البرامج التقنية والشراقات، بحاجة إلى أن يعاد تنظيمها لتأخذ من جديد طابعاً مركزياً إلى حد ما، وذلك من أجل اتباع نهج تشاركي أوسع فيما يخص وظيفة الاتصالات.

كلمة أخيرة بشأن المراقبة الداخلية والمساءلة

٦٢- انطلاقاً من رأينا الراهن، فإننا نعتبر أنه مازال يتعين على المنظمة تحقيق التقدم في المجالات التالية: (١) تحقيق التقدم في سياق نظمها الجديدة وبيئة التبليغ، وذلك من خلال التحديد الواضح لإطار متكامل للمراقبة الداخلية يشتمل على تعريف الضوابط الهامة الأساسية (أي العمليات الرئيسية التي لا بد من تنفيذها على وجه صحيح ومراقبتها من أجل ضمان الامتثال على صعيد المنظمة الشامل)؛ (٢) تحقيق التقدم في تنفيذ إجراءات تشغيلية فعالة وقياسية ضماناً لذلك؛ (٣) تحديد مسؤوليات مؤسسية تدريجية بشأن المراقبة. ونحن نعتبر ذلك واحداً من أهم الجوانب التي يتعين على المنظمة معالجتها، ولقد قدمنا عدداً من الاقتراحات لهذه الغاية. وربما كان من المفيد أيضاً إنشاء طرف عامل لغرض وضع هذا الإطار، مع مشاركة مكتب المراقب المالي، ومكتب خدمات المراقبة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي. وسيسرنا أن نواصل تقديم المشورة عند الاقتضاء.

٦٣- إن المساءلة تستلزم وجود تحديد واضح وفهم لأولويات المنظمة. ولابد من دعم المساءلة بالمسؤولية، سواء أكانت على صعيد الجهاز الرئاسي أم على شتى مستويات الإدارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، ولضمان فعالية المساءلة، يتعين على المنظمة أن تحدد التدابير الفعالة والمؤشرات اللازمة على المستوى التشغيلي، وذلك لما وراء نطاق الرصد البسيط للإنفاقات مقابل الميزانية. ويعتبر تخطيط العمل والتبليغ السنويين من الأمور التي يمكن أن تيسر ذلك.

السيد غراهام ميلر، الرئيس

ماريون كوودين، جون فوكس، هيلين بلويكس، فيراثاي سانتشيرابيهوب

التنزيل

اختصاصات^١

لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

الغرض المنشود من اللجنة

١- يتمثل الغرض المنشود من إنشاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بوصفها لجنة استشارية مستقلة مشكلة من قبل المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، تقدم تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، في تقديم المشاورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها، إلى المجلس التنفيذي، وفي الوفاء بالتزاماتها في تحمل مسؤوليتها الاستشارية في مجال المراقبة، وتزويد المدير العام، عند الطلب، بالنصح بشأن القضايا المطروحة في إطار ولايتها.

الوظائف

٢- تكون وظائف اللجنة كالتالي:

(أ) استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية والقضايا الهامة الخاصة بسياسة تقديم التقارير المالية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الآثار التشغيلية الواضحة المترتبة على القضايا المطروحة والاتجاهات السائدة؛

(ب) تقديم المشورة بشأن مدى ملاءمة الضوابط الداخلية في المنظمة ونظم إدارة المخاطر المحتملة، واستعراض المخاطر المحتملة في المنظمة وتقييمها، ومدى شمولية العملية الحالية المتعلقة بإدارة المخاطر المحتملة؛

(ج) تبادل المعلومات مع وظائف المنظمة الخاصة بالمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، فضلاً عن رصد عملية تنفيذ جميع نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات بفعالية في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم؛

(د) إبداء المشورة بشأن مدى ملاءمة وفعالية السياسات المحاسبية وممارسات الإفصاح عن النتائج وتقييم التغييرات الطارئة على تلك السياسات والمخاطر التي تتطوي عليها؛

(هـ) تقديم المشورة إلى المدير العام عند الطلب، بشأن المسائل التي تدرج تحت النقاط من (أ) إلى (د) أعلاه؛

(و) إعداد تقرير سنوي عن أنشطتها واستنتاجاتها وتوصياتها، وإعداد تقارير مبدئية، عند الاقتضاء، يتولى رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

١ انظر الوثيقة مت ٢٥/١٢٥/٢٠٠٩/ سجلات/١، القرار مت ١٢٥/١ ق ١، الملحق؛ والوثيقة مت ٢٥/١٢٦/٢٥.

تشكيل اللجنة

٣-

يكون تشكيل اللجنة ومؤهلات أعضائها على النحو التالي:

(أ) تتألف اللجنة من خمسة أعضاء يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وبخبرة مؤكدة مكتسبة أثناء تقلدهم مناصب رفيعة في المجالات التي تشملها هذه الاختصاصات.

(ب) بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء يقترح المدير العام على المجلس التنفيذي المرشحين لعضوية اللجنة. ويعين أعضاء اللجنة من قبل المجلس التنفيذي. ولا يكون فيها عضوان من مواطني دولة واحدة.

(ج) يقدم الأعضاء خدماتهم دون مقابل.

(د) يجب أن يتمتع الأعضاء بالاستقلالية. ويعملون بصفتهم الشخصية ولا يمثلهم أي بدلاء. ولا يلتزمون أو يقبلون تعليمات فيما يتعلق بأدائهم في اللجنة من أية حكومة أو سلطة أخرى من خارج منظمة الصحة العالمية أو من داخلها. وسيطلب من جميع الأعضاء التوقيع على إعلان بشأن عدم تضارب المصالح وعلى اتفاق بشأن السرية، وفقاً للممارسة التي تتبعها المنظمة في هذا الصدد.

(هـ) يجب أن يمتلك الأعضاء مجتمعين المؤهلات المناسبة في المجالات المهنية والمالية والإدارية والتنظيمية وأعلى مستويات الخبرة الحديثة في مجالات المحاسبة ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية وإعداد التقارير المالية وفي المسائل الأخرى ذات الصلة وفي المسائل الإدارية.

(و) يجب أن يكون لدى الأعضاء فهم لعمليات التفتيش والتحري والرصد والتقييم وأن تكون لديهم الخبرة اللازمة في هذا الصدد إذا أمكن؛

(ز) ينبغي أن يكون لدى الأعضاء، أو أن يكتسبوا بسرعة، الفهم الجيد لأغراض منظمة الصحة العالمية، ولهيكل تصريف الشؤون والمساءلة فيها، ولوائحها وقواعدها ذات الصلة وثقافتها التنظيمية وبيئة الرقابة فيها.

(ح) ينبغي أن تشمل عضوية اللجنة التمثيل المتوازن لخبرات القطاعين العام والخاص.

(ط) يختار عضو واحد، على الأقل، على أساس ما يمتلكه من مؤهلات وخبرة، بوصفه أحد كبار موظفي المراقبة المهنيين أو أحد كبار مديري الشؤون المالية في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمة دولية أخرى.

(ي) تتم، في عملية الاختيار، مراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وللإبقاء على أكبر قدر ممكن من التمثيل الجغرافي العادل يجب أن تكون العضوية بالتناوب بين أقاليم منظمة الصحة العالمية قدر الإمكان.

مدة العضوية

٤-

تكون مدة العضوية أربع سنوات غير قابلة للتجديد إلا أن مدة عضوية اثنين من الأعضاء الأوائل تكون سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط لمدة أربع سنوات. ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيسها. ويعمل بهذه الصفة لمدة سنتين.

الترتيبات الإدارية

٥- فيما يلي الترتيبات المنطبقة:

- (أ) يحق لأعضاء اللجنة غير المقيمين في كانتون جنيف أو في فرنسا المجاورة استرداد نفقات السفر وفقاً لإجراءات منظمة الصحة العالمية المنطبقة على أعضاء المجلس التنفيذي.
- (ب) تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل.
- (ج) يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء.
- (د) توجه اللجنة، باستثناء ما هو منصوص عليه في اختصاصاتها، وبعد إجراء التعديلات اللازمة، بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي بشأن تصريف الأعمال واتخاذ القرارات. ويجوز للجنة أن تقترح إدخال تعديلات على صلاحياتها كي ينظر فيها المجلس التنفيذي وذلك عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.
- (هـ) يجوز للجنة أن تقرر في أي وقت الحصول على المشورة المستقلة أو الخبرة الخارجية، إذا لزم الأمر، والاطلاع بشكل تام على جميع ملفات ومحفوظات منظمة الصحة العالمية على أن يتم التعامل معها على أساس السرية.
- (و) تدعم أمانة منظمة الصحة العالمية اللجنة بأن تقدم الدعم بخدمات الأمانة.

= = =